ورقة علمية

السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل" منذ "طوفان الأقصى"



محمود عبده سالم

تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

الملخص 2

مقدمة 3

أولاً: محددات السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل" 4

ثانياً: انعكاسات ما بعد "طوفان الأقصى" على السياسة البريطانية تجاه "إسرائيل" 14

خلاصة 32

Abstract 34

الملخص

السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل" منذ "طوفان الأقصى"

تاريخياً، دعمت بريطانيا الوجود الصهيوني في فلسطين، وتقوم العلاقات بينها وبين "إسرائيل" على أسباب استراتيجية ومصلحية متبادلة، جعلتها تمتد للوقت الراهن دون انقطاع. وثمة محددات للسياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، تحتل العلاقات التجارية والأمنية مكاناً بارزاً بينها. وربما تختلف درجة العلاقات البريطانية – الإسرائيلية حسب الحزب البريطاني الحاكم، وربما تشهد بعض لحظات التوتر، أو بعض التعديلات في المواقف تأثراً بالسلوك العدواني الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، أو تجاه الجوار العربي – الإسلامي، ولكن يبقى الحفاظ على تلك العلاقات من الأمور المتفق عليها بين الحزبين البريطانيين الكبيرين، ومن ثوابت الاستراتيجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط، وهذا ما أكّدت عليه حرب "إسرائيل" على غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وما تلاها من حروب إسرائيلية على دول الجوار وعلى إيران.

كلمات مفتاحية:

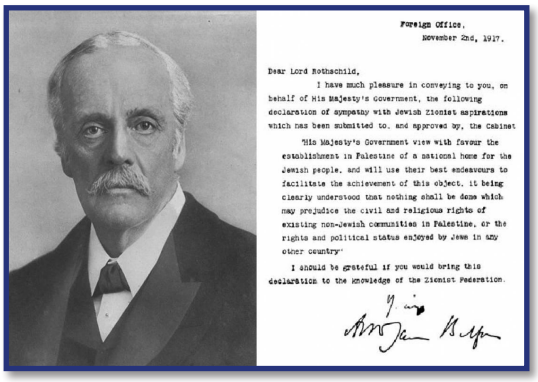
المملكة المتحدة	حزب العمال	حزب المحافظين	الحرب على غزة
الحرب على إيران	"إسرائيل"	قاعدة أكروتيري	اتفاقية التجارة الحرة البريطانية – الإسرائيلية

السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل" منذ "طوفان الأقصى"

محمود عبده سالم[1]

مقدمة:

تتسم العلاقات البريطانية – الإسرائيلية بالخصوصية التاريخية، وتمتد جذورها لما قبل إعلان "الدولة الصهيونية" في فلسطين، فبريطانيا من القوى التي شجّعت الفكرة الصهيونية في القرن التاسع عشر، وهي صاحبة أول تصريح دولي رسمي عن إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين (تصريح بلفور Balfour Declaration في 1917/11/2)، وهي من رعى المؤسسات الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين منذ سنة 1920، وهي من منح الصهاينة الخبرات العسكرية العملية عبر إشراكهم في جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، وهي شريكة "إسرائيل" في العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر 1956.


Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

ولا تقتصر العلاقات بين الطرفين على البُعد التاريخي، بل تقوم على أسباب استراتيجية ومصلحية متبادلة، جعلتها تمتد للوقت الراهن دون انقطاع. ولكن يبدو أنّ التطورات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، منذ "عملية طوفان الأقصى" في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران في شباط/ فبراير 2026، قد أثارت تساؤلات عن حقيقة وجود تغيّرات في السياسة الخارجية البريطانية تجاه "الدولة الصهيونية"، وتحاول هذه الورقة الإجابة عن تلك التساؤلات.

[1] باحث وأديب مصري، له عدد من الكتابات السياسيّة والفكريّة المنشورة، ومن أبرزها كتاباته المتخصّصة في الصراع العربي – الصهيوني.

أولاً: محددات السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل":

تتحدّد السياسة البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسط (وتجاه "إسرائيل" مِن ثَم)، بنهجَيْن مختلفَيْن تماماً، بل متضارِبَيْن في كثير من الأحيان؛ أولهما هو النهج الديبلوماسي الذي يسعى لكسب تأييد العالَمَيْن العربي والإسلامي، وينظر إلى "إسرائيل" على أنّها مصدر إزعاج، وعامل يُعقّد العلاقات البريطانية مع العالم العربي. ويؤكّد أنصار هذا الرأي على ضرورة حلّ الصراع العربي – الإسرائيلي بأسرع وقت ممكن، معتبرين إياه المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. أما النهج الثاني، الذي يُمكن تسميته "النهج الاستراتيجي"، فيركّز بشكل أكبر على تقسيم أنظمة الشرق الأوسط إلى "أنظمة معتدلة" و"أخرى معادية"؛ ويفترض أنّ الحكومات والأنظمة العقائدية المعادية للغرب، كالقومية العربية والإسلام الثوري، هي التهديدات الرئيسية لاستقرار الشرق الأوسط والمصالح البريطانية فيه. ومن ثم يميل هذا النهج إلى اعتبار النظام الإيراني، والنظام السوري في عهد آل الأسد، والنظام العراقي في عهد صدام حسين، بالإضافة إلى الحركات الإسلامية المتشددة والثورية، المصدر الرئيسي للمشاكل الإقليمية في الشرق الأوسط، وللتهديدات المباشرة للمصالح البريطانية. بينما تُعد "إسرائيل" قوّة شرق أوسطية موالية للغرب ذات قيمة محتملة، إضافة إلى كونها أقرب إلى الولايات المتحدة. ونظراً لأنّ النهج الديبلوماسي غالباً ما يميل إلى الاسترضاء، فإنّ النهج الاستراتيجي أكثر استعداداً لاستخدام الضغط أو حتى المواجهة عند الضرورة.[2]

وعلى الرغم من حضور كِلا النهجَيْن في دوائر صنع السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط، فإنّ السلطة قد تنقّلت بينهما. ومن الناحية المؤسسية، فإنّ وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث The Foreign and Commonwealth Office (FCO)، ومكتب رئيس الوزراء هما من يصنع السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط، وكان النهج الديبلوماسي مهيمناً في وزارة الخارجية، بينما غلب النهج الاستراتيجي على مكتب رئيس الوزراء. ويُمكن القول، إنّ رئيسَي الوزراء كليمنت أتلي Clement Attlee (حزب العمال

[2] See Jonathan Spyer, "An Analytical and Historical Overview of British Policy Toward Israel," *Middle East Review of International Affairs* journal, Rubin Center for Research in International Affairs, vol. 8, no. 2, June 2004.

Labour، وتولى 1945–1951)، وإدوارد هيث Edward Heath (حزب المحافظين Conservative، وتولى 1970–1974) هما الوحيدان اللذان تبنّيا موقف وزارة الخارجية بشكل كامل. بينما تبنّى رؤساء وزراء متنوعون وجهة النظر الاستراتيجية، أمثال: ونستون تشرشل Winston Churchill (من المحافظين وتولّى مرتين، 1940–1945، و1951–1955)، وأنتوني إيدن Anthony Eden (من المحافظين، وتولّى 1955–1957)، ومارجريت تاتشر Margaret Thatcher (من المحافظين، وتولّت 1979–1990)، وهارولد ويلسون Harold Wilson (من العّمال، وتولّى مرتين: 1964–1970، و1974–1976)، وتوني بلير Tony Blair (من العمال، وتولّى 1997–2007).[3]

وبعد اكتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي European Union (EU) (2020/1/31)، تضافرت عوامل عدة في عملية صنع السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، وهي:

1. الاستقلال التشريعي عن الاتحاد الأوروبي:



في أثناء عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، نادراً ما خالفت التصويت الموحّد لدول الاتحاد على قرارات الأمم المتحدة،[4] إلا أنّ الشؤون الإسرائيلية – الفلسطينية كانت من القضايا القليلة التي يصعب فيها تحقيق وحدة المواقف الأوروبية. ولطالما كانت المملكة المتحدة من أشد المنتقدين لما عدّته تركيزاً مفرطاً من مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council التابع للأمم المتحدة على سياسات "إسرائيل". وداخل الاتحاد الأوروبي تمثّلت معارضة بريطانيا للقرارات المتعلقة بـ"إسرائيل" في شكل الامتناع عن التصويت بدلاً من معارضة القرارات على نحو صريح. ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، انقطعت علاقتها

[3] Ibid.

[4] لا يمتلك الاتحاد الأوروبي ككيان حق التصويت المباشر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل تشارك دوله في التصويت بشكل فردي. ومع ذلك، ينسق الاتحاد مواقفه لتقديم تصويت موحد، ويتمتع بوضع "مراقب معزز" منذ سنة 2011 يسمح له بعرض المواقف المشتركة والمشاركة في النقاشات، إذ تهدف هذه الآلية إلى توحيد السياسة الخارجية الأوروبية.

التشريعية بالاتحاد، وحفّزتها الاستقلالية الجديدة التي اكتسبتها على أن تنتهج سياستها الخارجية الخاصة. وأحد المجالات التي مارست فيها بريطانيا استقلاليتها التشريعية الجديدة هي قضية "إسرائيل" وفلسطين في الأمم المتحدة.[5]

وقد بدأت المخالفة البريطانية لبروتوكول التصويت في الاتحاد الأوروبي في الفترة الانتقالية[6] السابقة على الخروج الرسمي النهائي من الاتحاد، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2020، خالفت المملكة المتحدة بروتوكول الاتحاد الأوروبي للعام الثالث على التوالي، وصوّتت بالرفض على قرار الأمم المتحدة الداعي إلى انسحاب "إسرائيل" من الجولان. وبذلك انضمت المملكة المتحدة إلى الكتلة التي دعمت "إسرائيل"، وضمت سبع دول أخرى رفضت القرار من بينها الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، والبرازيل،[7] بينما نال القرار موافقة 88 دولة عضواً في المنظمة.

2. العلاقات التجارية والأمنية مع "إسرائيل":

بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، سعت إلى تقوية علاقتها الثنائية مع "إسرائيل"، فوقّعت في سنة 2019 أول اتفاقية تجارة حرة بينهما، لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي. وفي سنة 2020، صدّرت نحو 6,600 شركة من مختلف أنحاء المملكة المتحدة بضائعها إلى "إسرائيل"؛ من بين هذه الشركات، 5,600 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم. وفي 2021/1/1، دخلت اتفاقية التجارة الحرة حيّز التنفيذ، وفي تموز/ يوليو 2022، أطلقت الحكومة البريطانية مفاوضاتٍ لتحديث هذه الاتفاقية. وكانت الحكومتان البريطانية والإسرائيلية قد وقّعتا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، مذكرة تفاهم للعمل المشترك، واتفقتا بموجبها على وضع اتفاقية مصمّمة خصيصاً من شأنها "الارتقاء بالعلاقة بين

---

[5] Thomas Grein, "Post-Brexit British Foreign Policy Toward the Israel-Palestine Conflict," site of The London School of Economics and Political Science, p. 6, https://www.lse.ac.uk/international-relations/assets/documents/efpu/brifpo-papers/Thomas-Final.pdf

[6] الفترة الانتقالية كانت تهدف إلى الحفاظ على الوضع القانوني القائم مع الاتحاد الأوروبي وبقاء المملكة المتحدة ضمن السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي، بينما يتفاوض الطرفان على اتفاقية العلاقة المستقبلية. وقد استمرت 11 شهراً من 2020/1/31 حتى 2020/12/31.

[7] Thomas Grein, "Post-Brexit British Foreign Policy Toward the Israel-Palestine Conflict".

المملكة المتحدة وإسرائيل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية"؛ ووقّعتاها بالفعل في آذار/ مارس 2023 تحت مسمى "خريطة طريق 2030 أو Roadmap a for UK–Israel Bilateral Relations 2030".[8] وهي اتفاقية تهدف إلى ضمان استمرار الشراكة الثنائية بينهما، وتعميق تعاونهما في نطاق واسع يشمل: التجارة، والأمن السيبراني، والعلوم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير، والأمن، والصحة، والمناخ، والمساواة بين الجنسين.[9]

وللعلاقات الأمنية والعسكرية وجود بارز في السياسات الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل". ففي كانون الأول/ ديسمبر 2020، أعلن الجيش الإسرائيلي عبر حسابه على تويتر Twitter عن توقيعه اتفاقية عسكرية مع المملكة المتحدة، وذكر أنّ قادة الجيشين البريطاني والإسرائيلي اتفقوا على "إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة الدفاعية وتعزيزها، ودعم الشراكة المتنامية بين إسرائيل والمملكة المتحدة". وفي بريطانيا، لم تُعلن الحكومة عن الاتفاقية الجديدة، ومرت شهور في صمت، دون أي بيان صحفي أو إشارة من وزارة الدفاع البريطانية، ودون أي اهتمام يُذكر من وسائل الإعلام الوطنية، حتى انكسر هذا الصمت في أيار/ مايو 2021 عندما وجّه النائب كيني ماكاسكيل Kenny MacAskill أسئلة للحكومة في البرلمان، مطالباً إياها بنشر الاتفاقية. لكن وزير الدفاع المحافظ جيمس هيبي James Heappey صرّح بأنّ الاتفاقية "مصنّفة ضمن فئة أمنية عالية، ولن تُنشر من ثَم". وأضاف أنّ الاتفاقية "تعزز العلاقات الدفاعية بين بريطانيا وإسرائيل" وأنّها "خطوة مهمة في الدبلوماسية الدفاعية"، ثم أضاف بعض التفاصيل، ولكن بعبارات مبهمة للغاية. وبعد مرور أكثر من عامين، ومع بدء الهجمات الإسرائيلية على غزة، طالب ماكاسكيل الحكومة مجدداً بنشر الاتفاقية، إلا أنّ هيبي، الذي كان ما يزال وزيراً للدفاع، رفض ذلك مرة

---

[8] Thomas Brown, UK-Israel trade: Contribution to the economy, site of UK Parliament, House of Lords Library, 19/12/2025, https://lordslibrary.parliament.uk/uk-israel-trade-contribution-to-the-economy

[9] Bilateral Relations: The State of Israel and the United Kingdom have enjoyed a fruitful diplomatic relationship, site of Embassy of Israel, London, 29/3/2026, https://embassies.gov.il/england/en/the-embassy/bilateral-relations

See also "2030 roadmap for UK-Israel bilateral relations," Policy Paper, Foreign, Commonwealth & Development Office, site of GOV.UK, 21/3/2023, https://www.gov.uk/government/publications/2030-roadmap-for-uk-israel-bilateral-relations/2030-roadmap-for-uk-israel-bilateral-relations

أخرى، وقال إنّ الاتفاقية "تتضمن مجموعة من أنشطة التعاون الدفاعي، بما يشمل التعليم الدفاعي والتدريب المشترك". وبعد تولّي حزب العمال السلطة سنة 2024، كرّر وزير الدفاع لوك بولارد Luke Pollard أنّه "لا يمكن نشر هذه الاتفاقية لأنها مصنّفة ضمن فئة سرية للغاية". ونشر موقع دي كلاسيفايد يو كاي Declassified UK اتفاقية سرية أخرى بين المملكة المتحدة و"إسرائيل" تُعرف باسم "هيزوك HEZUK"، بدأ العمل بها في الفترة 2019–2020، وتضمن قيام الجيش البريطاني بوضع مشروع لتحسين قدرة "إسرائيل" على مواجهة إيران وحزب الله.[10]



وفي جلسة للبرلمان البريطاني في 2025/3/18، صرَّح وزير الدولة للقوات المسلحة لوك بولارد، أنّ دولته تربطها بـ"إسرائيل" شراكة استراتيجية مهمة وطويلة الأمد وواسعة النطاق، تهدف إلى دعم أمن "إسرائيل"، وتخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط. وتشمل هذه الشراكة مجموعة من أنشطة التعاون العسكري، بما يشمل التعليم الدفاعي والتدريب المشترك وتطوير القدرات.[11]

وتصدِّر المملكة المتحدة سلعاً عسكرية إلى "إسرائيل"، ولا تُصدّر أي معدات عسكرية إلى السلطة الفلسطينية، وتصنّف "حركة حماس" منظمة "إرهابية" وتفرض عليها عقوبات. ولكن المملكة المتحدة ليست من المصادر الرئيسية للأسلحة التي تستوردها "إسرائيل"، إذ تُعدّ الولايات المتحدة وألمانيا المصدرَيْن الرئيسيّيْن للأسلحة الإسرائيلية المستوردة. وتُظهر بيانات حملة مناهضة تجارة الأسلحة The Campaign Against Arms Trade، وهي جماعة ضغط مقرّها المملكة المتحدة وتهدف إلى إنهاء تجارة الأسلحة

[10] Mark Curtis, Secret UK-Israel military deal in place throughout genocide, site of Declassified UK, 20/10/2025, https://www.declassifieduk.org/secret-uk-israel-military-deal-in-place-throughout-genocide/

[11] Luke Pollard, "Military Co-operation with Israel," contribution to the debate, UK Parliament, Hansard, House of Commons, 18/3/2025, https://hansard.parliament.uk/Commons/2025-03-18/debates/C5900243-EC83-4C59-BABA-F3EDEE9D8E60/MilitaryCo-OperationWithIsrael

العالمية، أنّ المملكة المتحدة منحت تراخيص لشركات لتصدير سلع عسكرية إلى "إسرائيل" منذ سنة 2008 وحتى 2024، بقيمة 579 مليون جنيه إسترليني.[12] ويُظهر تحليل الحملة أنّ العديد من التراخيص الممنوحة كانت لمكونات الرادارات العسكرية، ومعدات الحرب الإلكترونية، ومعدات الاستهداف. كما مُنحت تراخيص لمكونات الطائرات والمروحيات. وفي سنة 2022، منحت الحكومة البريطانية تراخيص لتصدير السلاح لـ"إسرائيل" بقيمة 42 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يمثّل، بحسب قولها، أقل من 1% من واردات "إسرائيل" الدفاعية. وفي سنة 2023، انخفضت قيمة صادرات السلاح البريطانية إلى "إسرائيل" إلى 18.2 مليون جنيه إسترليني.[13]

وكما تُصدّر المملكة المتحدة السلع العسكرية إلى "إسرائيل"، فإنها تشتري أيضاً أسلحة من الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وتدعم هذه الشراكة المتبادلة الشركات الإسرائيلية في تطوير التكنولوجيا العسكرية، وتُعمّق التعاون بين الجيشَيْن البريطاني والإسرائيلي. فبين سنتَي 2019 و2023، أنفق الجيش البريطاني 125 مليون جنيه إسترليني على عقود مع شركة رافائيل Rafael الإسرائيلية المملوكة للدولة، وكانت في الأصل مختبراً بحثياً تابعاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية. كما أنفقت وزارة الدفاع البريطانية ما لا يقل عن 355 مليون جنيه إسترليني على عقود مع شركة إلبيت سيستمز Elbit Systems منذ سنة 2012، وهي تُعدّ كبرى شركات السلاح الإسرائيلية. وحتى سنة 2022، كانت إلبيت سيستمز قد أبرمت عقد تدريب لبرنامج الغواصات النووية البريطانية "دريدنوت Dreadnought"، وبينما حظرت الحكومة الفرنسية على شركات الأسلحة الإسرائيلية عرض منتجاتها في معرضين رئيسيين للأسلحة في سنة 2024، سمحت الحكومة البريطانية لشركة إلبيت سيستمز بعرض منتجاتها في المؤتمر الدولي للمركبات المدرعة في تويكنهام في كانون الثاني/ يناير 2024. ويُعدّ رفض المملكة المتحدة تقييد وجود

---

[12] تجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة تغطي فترة زمنية ممتدة، وتشمل بيانات للفترة 2008–2026، التي شهدت خلالها أسعار صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي تقلّبات ملحوظة، إذ تراوح سعر الصرف بين 1.0745 دولاراً و2.031 دولاراً للجنيه الواحد. وبناءً عليه، أُبقيت المبالغ الواردة في الدراسة بعملتها الأصلية (الجنيه الإسترليني)، دون تحويلها إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي.

[13] Louisa Brooke-Holland, UK arms exports to Israel, House of Commons Library, UK Parliament, 8/1/2025, pp. 5 and 10, https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9964/CBP-9964.pdf

الشركات الإسرائيلية في معارض الأسلحة دليلاً إضافياً على العلاقة الوثيقة بين وزارة الدفاع البريطانية والصناعات العسكرية الإسرائيلية.[14]

3. الميل لتبني سياسات الولايات المتحدة:



بوريس جونسون

بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بات بإمكانها أن تصنع سياستها الخارجية الخاصة دون تقيّد بالسياسات الأوروبية. وفي الموقف من "إسرائيل"، والصراع العربي – الصهيوني، على وجه التحديد، بدا أنّ المملكة المتحدة تحت رياسة بوريس جونسون Boris Johnson (2019–2022) تميل لتبني سياسات الولايات المتحدة، حتى وإن عارضت السياسات الأوروبية. وتجلّى هذا في الموقف البريطاني من خطة الرئيس دونالد ترامب Donald Trump المسماة "السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People"، فقد أيّد جونسون هذه الخطة، التي تعارض ما قرّره الاتحاد الأوروبي بشأن حلّ الدولتين، وتتناقض مع الإدانات السابقة التي صدرت من حزب المحافظين بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. كما رحّبت لندن باتفاقيات التطبيع التي وُقّعت بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية منذ سنة 2020، والتي وصفتها البعثة الفلسطينية لدى المملكة المتحدة بأنّها "خطوة إلى الوراء بالنسبة للقضية الفلسطينية".[15]

وقبل اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على قطاع غزة، فرضت المملكة المتحدة، تحت قيادة المحافظين، عقوبات على حركة حماس ومجموعة من الجماعات والأفراد الموالين لإيران في الشرق الأوسط،

---

[14] British Military Collaboration with Israel," site of British Palestinian Committee (BPC), 28/1/2025," pp. 13-14, https://static1.squarespace.com/static/611a64c35baa3f33556d5454/t/6798b1604694e819057b4184/1738060146895/British+Military+Collaboration+Report

[15] Thomas Grein, "Post-Brexit British Foreign Policy Toward the Israel-Palestine Conflict," p. 3.

مثل حزب الله في لبنان. وفي 2023/11/14، أعلنت الحكومة البريطانية إضافة ستة عناصر أخرى إلى قائمة عقوباتها لمكافحة "الإرهاب"، من بينهم أربعة أعضاء في حماس واثنان من مموليها. وشملت العقوبات البريطانية: حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة. وقد جرى تنسيق هذا الإجراء مع الولايات المتحدة.[16]

4. مواقف الأحزاب البريطانية من "إسرائيل":

تتباين الأحزاب البريطانية الرئيسية في مواقفها تجاه "إسرائيل"، فيبدو حزب المحافظين، زعيم المعارضة، وقد تجاوز موقفه التاريخي المتردّد تجاه "الدولة الصهيونية"، وبات تربطه بها علاقات ودية دافئة،[17] لدرجة أنه اتهم غريمه "حزب العمال" بالإضرار بعلاقات المملكة المتحدة مع "إسرائيل".[18]

وتقوم جمعية "أصدقاء إسرائيل المحافظين Conservative Friends of Israel"، منذ تأسيسها في سنة 1974، بدور كبير في التقارب بين حزب المحافظين و"إسرائيل"، وتوفد إلى "الدولة الصهيونية" أعضاء من البرلمان البريطاني والمرشّحين لعضويته، وتقوم بأنشطة تثقيفية حول الصراع العربي – الصهيوني تستهدف السياسيين المحافظين ومستشاريهم.[19]

وقد شهدت سنة 2023 تأسيس جمعية "أصدقاء فلسطين المحافظين Conservative Friends of Palestine"، من قِبل النائبة المحافظة المسلمة سعيدة وارسي Sayeeda Warsi، ولكن عضوية الجمعية

---

[16] Israel-Hamas conflict: UK and international response," Research Briefing, Number 9874, 2023" House of Commons Library, UK Parliament, 30/11/2023, https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9873/CBP09874.pdf

[17] Alan Mendoza, "The New Special Relationship: The British Conservative Party and Israel," *Fathom* journal, summer 2015, https://fathomjournal.org/the-new-special-relationship-the-british-conservative-party-and-israel/

[18] Dylan Difford, Which parties do Britons see as pro- and anti-Israel?, site of YouGov, 4/12/2025, https://yougov.com/en-gb/articles/53627-which-parties-do-britons-see-as-pro-and-anti-israel

[19] انظر الموقع الرسمي للمنظمة في:
Site of Conservative Friends of Israel (CFI), https://www.cfoi.co.uk

التي تتكوّن من 35 عضواً لا تقارن بعضوية جمعية "أصدقاء إسرائيل المحافظين" التي تضم نحو ثلثي أعضاء حزب المحافظين في مجلسَي العموم House of Commons واللوردات House of Lords.[20]

وعلى مستوى ناخبي الحزب، تُظهر الاستطلاعات انقساماً في الموقف من "الدولة الصهيونية"، إذ يُعرّف 27% من ناخبي المحافظين أنفسهم بأنّهم مؤيّدون لـ"إسرائيل"، بينما يعلن 20% منهم بأنهم معادون لها، إلى جانب نسبة أكبر تبلغ 40% ممن لا يبدون موقفاً محدداً من هذه القضية.[21]

أما حزب العمال الحاكم، فيوازن بين موقف تقليدي وديبلوماسي مؤيّد لحل الدولتين بقيادة كير ستارمر Keir Starmer، وبين ضغوط كبيرة من أعضائه الذين تبنّوا موقفاً مؤيداً للفلسطينيين استجابة لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على غزة. وكان الاعتقاد بأنّ حزب العمال "مؤيد لإسرائيل بشكل مفرط" عاملاً رئيسياً في خسارته أمام ما يُسمى بـ"مستقلي غزة" في الانتخابات المحلية البريطانية 2025، وما يزال هذا الاعتقاد قائماً، وأدى دوراً بارزاً في خسائر حزب العمال أمام "حزب الخضر" منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أنّ مؤيدي "إسرائيل" يرون الحزب ضمن الأحزاب المعادية لـ"إسرائيل"، وسبق في سنة 2025 أن منعت الحكومة الإسرائيلية نائبين من حزب العمال من دخول "إسرائيل"، متهمةً إياهما بالتخطيط "لنشر الكراهية ضدّ إسرائيل".[22]

وتوجد جماعة ضغط برلمانية داخل حزب العمال مقرها وستمنستر، وتهدف إلى تعزيز العلاقة بين المملكة المتحدة و"إسرائيل"، ودعم حلّ الدولتين، وتشجيع التعاون في مجالات الأمن والتكنولوجيا

---

[20] محمد العشيري، ما موقف الأحزاب البريطانية الكبرى من الحرب في غزة؟، موقع بي بي سي نيوز عربي، 2023/10/27، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c03e57lyew9o

ملاحظة: يتكوّن البرلمان البريطاني من مجلسَيْن، هما مجلس العموم واللوردات. ويتألّف مجلس العموم من 650 عضواً يمثّلون الدوائر الانتخابية، بينما لا يُحدَّد عدد أعضاء مجلس اللوردات بعدد ثابت. وبحسب بيانات سنتَي 2023–2024، تراوح عدد أعضاء مجلس اللوردات بين 779 و800 عضو، مما يجعل البرلمان البريطاني أكبر هيئة تشريعية في العالم بعد البرلمان الصيني.

[21] Dylan Difford, Which parties do Britons see as pro- and anti-Israel?.

[22] Ibid.

والتجارة. وتقوم أنشطتها على تنظيم إيفاد أعضاء البرلمان من حزب العمال إلى "إسرائيل"، ونشر البحوث، والضغط من أجل سياسات تدعم أمن "إسرائيل".[23]

كما توجد داخل حزب العمال جماعة برلمانية تسمى "أصدقاء فلسطين والشرق الأوسط العماليون Labour Friends of Palestine and the Middle East (LFPME)"، تأسست في سنة 2009، بهدف دعم القضية الفلسطينية من خلال الضغط على الحكومة البريطانية وحزب العمال لتعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. وقد انضم 98 نائباً إلى صفوف مؤيديها بحلول نيسان/ أبريل 2009، وأصبحت المنظمة قوة ضغط مؤثرة خلال السنوات اللاحقة. وكان أبرز نجاحاتها الإسهام في ضمان التزام حزب العمال، آنذاك بقيادة زعيمه السابق إد ميليباند Ed Miliband، بالاعتراف بدولة فلسطينية. ولكن المجموعة بدأت في الذبول تحت إدارة القيادية العمالية ليزا ناندي Lisa Nandy في الفترة 2018–2020، وتحوّلت ناندي نفسها إلى دعم "إسرائيل"، ووصفت نفسها بأنها "صهيونية".[24]

أما حزب "الديموقراطيون الليبراليون"، الذي يمتلك 72 مقعداً في مجلس العموم، فيدعو إلى حلّ الدولتين على أساس حدود سنة 1967، وقد اتخذ موقفاً حازماً ضدّ تصرفات الحكومة الإسرائيلية في غزة، مطالباً بوقف فوري لإطلاق النار من الجانبين، وحظر كامل لصادرات الأسلحة إلى "إسرائيل"، والاعتراف الرسمي بفلسطين. كما يدين الحزب حركة حماس والعمليات العسكرية الإسرائيلية على حدّ سواء.[25]

ويعبّر "الحزب الوطني الإسكتلندي Scottish National Party (SNP)" عن موقف مشابه، إذ يتبنّى حلّ الدولتين، ويدعم الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، ويرفض الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة في سنة 1967. وفي حرب تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في غزة، دعا الحزب إلى وقف فوري ومستدام

---

[23] انظر الموقع الرسمي للمنظمة في:
Site of Labour Friends of Israel, https://www.lfi.org.uk

[24] John McEvoy, What happened to Labour Friends of Palestine?, Declassified UK 22/4/2025, https://www.declassifieduk.org/what-happened-to-labour-friends-of-palestine/

[25] See Liberal Democrats, Ending the suffering in Gaza and the West Bank, site of Liberal Democrats, 24/7/2025, https://www.libdems.org.uk/news/article/ending-the-suffering-in-gaza-and-the-west-bank

لإطلاق النار من جميع الأطراف، وإلى تدفق المساعدات الإنسانية دون قيود إلى الأراضي الفلسطينية. كما دعا إلى الإفراج الفوري عن "الإسرائيليين" لدى حركات المقاومة الفلسطينية دون شروط، وأدان عملية "طوفان الأقصى" وعدّها "إرهابية". وللحزب تسعة نواب في مجلس العموم.[26]

ويُنظر إلى "حزب الخُضْر Green Party" على أنه من الأحزاب المعادية لـ"إسرائيل"، ويُعرّف 60% من ناخبي حزب الخضر أنفسهم بأنهم معادون لـ"إسرائيل"، وللحزب أربعة مقاعد في مجلس العموم البريطاني، وحصل على نحو 6.8% من الأصوات الشعبية في الانتخابات العامة التي جرت في 2024/7/4.[27]

بينما يُنظر إلى حزب الإصلاح Reform (حزب أقصى اليمين) على أنّه مؤيد لـ"إسرائيل"، ويرى 39% من ناخبيه أنفسهم مؤيدين لـ"إسرائيل"، بينما يرى 13% منهم أنفسهم معارضين لها، ويقول 38% إنهم ليسوا مؤيدين ولا معارضين.[28] وللحزب خمسة مقاعد في مجلس العموم البريطاني.

ثانياً: انعكاسات ما بعد "طوفان الأقصى" على السياسة البريطانية تجاه "إسرائيل":



مع المحددات المذكورة آنفاً الأرجح أن تقوم السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل" على التقارب والتعاون، وألا يختلف جوهر هذه السياسة بتداول السلطة بين الحزبين الكبيرين: المحافظين والعمال؛ أو بصعود حزب أقصى اليمين المتعاطف مع "إسرائيل"، فهل كان لما وقع من أحداث وتطورات منذ عملية طوفان الأقصى (في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023) انعكاسات على تلك السياسة؟ وهل أثّرت فيها تأثيراً جوهرياً؟

---

[26] John Swinney, The First Minister's Gaza statement, 3/9/2025, https://www.snp.org/the-first-ministers-gaza-statement/

[27] Dylan Difford, Which parties do Britons see as pro- and anti-Israel?.

[28] Ibid.

يمكن الإجابة على هذا السؤال بمراجعة الخطابات والسياسات البريطانية تجاه "إسرائيل" منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في ضوء المحددات المذكورة آنفاً، على النحو التالي:

1. الدعم السياسي لـ"إسرائيل":

أعربت حكومة المحافظين عن دعمها لـ"إسرائيل" فور وقوع عملية "طوفان الأقصى"، وأكد رئيس الوزراء آنذاك، المحافظ ريشي سوناك Rishi Sunak، أنّ المملكة المتحدة تقف "بشكل قاطع" إلى جانب "إسرائيل".[29] وأصدر بياناً مشتركاً مع قادة الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا أعربوا فيه عن "دعمهم الثابت والموحّد" لـ"دولة إسرائيل" و"إدانتهم القاطعة" لحركة حماس التي وصموها بـ"الإرهاب".[30] وتحدّث سوناك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، هاتفياً، وزار وزير الخارجية البريطاني "إسرائيل" لإظهار التضامن والدعم.[31]

ولم تُظهر تصريحات زعيم حزب العمال اختلافاً واضحاً عن موقف حزب المحافظين، بل كاد الحزبان الكبيران يُجمعان على:[32]

- وصف هجوم حركة حماس بـ"الوحشي" أو "الإرهابي".
- الوقوف إلى جانب "إسرائيل".
- حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها ومهاجمة حماس.
- التنبيه إلى الالتزام بالقانون الدولي.

---

[29] Britain's Sunak says London 'unequivocally' stands with Israel, site of Reuters News Agency, 8/10/2023, https://www.reuters.com/world/britains-sunak-says-london-unequivocally-stands-with-israel-2023-10-08/

[30] Hayden Vernon, UK, US and allies offer Israel 'steadfast support' in joint statement, *The Guardian* newspaper, 9/10/2023, https://www.theguardian.com/world/2023/oct/09/uk-us-and-allies-offer-israel-steadfast-support-in-joint-statement

[31] Prime Minister deploys UK military to Eastern Mediterranean to support Israel, GOV.UK, 13/10/2023, https://www.gov.uk/government/news/prime-minister-deploys-uk-military-to-eastern-mediterranean-to-support-israel

[32] محمد العشيري، ما موقف الأحزاب البريطانية الكبرى من الحرب في غزة؟.

وفيما يخص السلوك التصويتي في المنظمات الدولية، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2023 امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن Security Council على قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية، وأوضحت ممثلة المملكة المتحدة أنّ سبب الامتناع هو أنّ بلادها لا تستطيع التصويت لصالح قرار وصفته بأنه "لا يدين الفظائع التي ارتكبتها حماس بحق المدنيين الإسرائيليين الأبرياء في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر".[33] وتكرر الامتناع البريطاني عن التصويت مرتين تاليتين فشل فيهما مجلس الأمن في الوصول إلى قرار بوقف الحرب. وتناقض هذا الامتناع عن التصويت مع الدعوة الصادرة من حكومة المحافظين البريطانية وحزب العمال في كانون الأول/ ديسمبر 2023، لوقف القتال في قطاع غزة.[34]

ولكن مع وصول حزب العمال إلى السلطة في تموز/ يوليو 2024 دعمت حكومة المملكة المتحدة قرارات أممية في سنتَي 2024 و2025 تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح الإسرائيليين لدى الحركات الفلسطينية، وزيادة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة. وأعلنت الخارجية البريطانية استئناف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA)، بعد انقطاع دام سبعة أشهر.[35] ورحّبت

---

[33] US vetoes resolution on Gaza which called for 'immediate humanitarian ceasefire', site of United Nations (UN), UN News, 8/12/2023, https://news.un.org/en/story/2023/12/1144562

[34] No respite for children and families in Gaza as UN Security Council ceasefire resolution fails to pass, site of Save the Children, 20/2/2024, https://www.savethechildren.org.uk/news/media-centre/press-releases/2024/no-respite-for-children-and-families-in-gaza-as-un-security-council-ceasefire-resolution-fails-to-pass-

[35] وزير خارجية بريطانيا الجديد يعلن استئناف تمويل الأونروا، موقع الجزيرة.نت، 2024/7/20، في: https://aja.ws/c3wgf3؛ وانظر أيضاً:

UK to restart funding to UNRWA, GOV.UK, 19/7/2024, https://www.gov.uk/government/news/uk-to-restart-funding-to-unrwa

ملاحظة: وفي حزيران/ يونيو 2026، أعلنت الحكومة البريطانية تقديم دعم إضافي للوكالة بقيمة 30.7 مليون دولار لضمان استمرار تقديم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين في غزة والضفة الغربية وسورية ولبنان والأردن. انظر:

UNRWA remains indispensable to the delivery of essential services to millions of Palestinian refugees across Gaza and the Middle East: UK statement at the UNRWA Pledging Conference, GOV.UK, 30/6/2026, https://www.gov.uk/government/speeches/unrwa-remains-indispensable-to-the-delivery-of-essential-services-to-millions-of-palestinian-refugees-across-gaza-and-the-middle-east-uk-statement-at-

المملكة المتحدة باتفاق كانون الثاني/ يناير 2025 لوقف إطلاق النار، وأكّد وزير خارجيتها على ضرورة تنفيذ الاتفاق بالكامل، ووصفه بأنه يتيح فرصة لتحقيق "سلام دائم" للإسرائيليين والفلسطينيين. وبعد استئناف العمليات العسكرية الإسرائيلية في 2025/3/18، قال وزير الخارجية البريطاني إنه يجب استئناف المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وإنّ دولته "تعارض بشدة استئناف إسرائيل للأعمال العدائية". وأكدت الحكومة البريطانية مجدداً على ضرورة تنفيذ اتفاق كانون الثاني/ يناير "بكامله وجعله دائماً".[36]

وفي أيار/ مايو 2025، صعَّدت الحكومة البريطانية من خطابها تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأصدرت بيانات تدين توسيع الهجمات الإسرائيلية على القطاع، مطالبةً "إسرائيل" بالتوقف الفوري عن عملياتها العسكرية والسماح فوراً بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. واستدعت السفير الإسرائيلي، وفرضت عقوبات جديدة على المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، محذرةً من اتخاذ "إجراءات ملموسة" إضافية إذا استمرت "إسرائيل" في عملياتها. واشترك رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron ورئيس الوزراء الكندي مارك كارني Mark Carney، في إدانة لاذعة لـ"إسرائيل"، وهدَّد القادة الثلاثة باتخاذ "إجراءات ملموسة" إذا لم توقف حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هجومها العسكري الجديد، وترفع قيودها على دخول المساعدات الإنسانية بصورة كبيرة، وهو ما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو بأنه "جائزة هائلة" لحركة حماس.[37] وفي 2025/9/21، اعترفت الحكومة البريطانية بـ"دولة فلسطين".[38]

---

[36] "Israel and the Occupied Palestinian Territories: UK response to the conflict July 2024 to March 2025," Research Briefing, Number 10085, House of Commons Library, UK Parliament, 16/4/2025, p. 8, https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-10085/CBP-10085.pdf

[37] خالد سلامة، بسبب غزة – بريطانيا تعلق محادثات التجارة الحرة مع إسرائيل، موقع DW، 2025/5/20، في: https://p.dw.com/p/4ugay؛ وانظر أيضاً:

Brian Melley and Sylvie Corbet, UK suspends free trade talks with Israel and announces sanctions over West Bank settlers, site of The Associated Press (AP), 21/5/2025, https://apnews.com/article/uk-starmer-israel-gaza-criticism-acabcdb4da0f1368f7e8a471cf494c0e

[38] المملكة المتحدة تعترف رسميا بدولة فلسطين، موقع حكومة المملكة المتحدة GOV.UK، 2025/9/21، في:

https://www.gov.uk/government/news/uk-formally-recognises-palestinian-state.ar

وعلى الرغم من كل هذا، فلا يمكن وصف مواقف حكومة العمال بأنها تعبّر عن تغير في الاستراتيجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، فقد كان دعم الفلسطينيين وانتقاد السياسات الإسرائيلية من أسباب الإطاحة بجيمي كوربن Jeremy Corbyn من رئاسة حزب العمال في سنة 2020، وجاء خليفته كير ستارمر (المتزوّج بيهودية)، ليعمل على نفي تهمة "معاداة السامية" التي وجهت للحزب في عهد كوربن، وليؤكد على دعم "إسرائيل"، متفقاً في ذلك مع غرمائه المحافظين، ولكنه يتميّز عنهم بأنه يوازن دعمه "إسرائيل" بدعوته لحل الدولتين. وفي هذا السياق، نجد ستارمر يقف أمام مجلس العموم البريطاني بعد أيام من عملية "طوفان الأقصى"، ليصف اليوم الذي وقعت فيه العملية بـ"الوحشي" وأنه "أحلك يوم في التاريخ اليهودي منذ المحرقة". ويقرر: "إننا نقف مع إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها في مواجهة إرهابيي حماس. نحن نؤيد القانون الدولي، وحماية أرواح الأبرياء، والدعم الإنساني للفلسطينيين. ونحن نفعل ذلك، لأننا نؤيد المسار السياسي لحل الدولتين".[39] وفي الإعلان الرسمي البريطاني عن الاعتراف بدولة فلسطين، حرص ستارمر على إدانة حركة حماس، والتأكيد على أنّ الاعتراف بدولة فلسطينية هو في صالح "إسرائيل"، فهو من شأنه يجعلها تبقى وتنعم بالأمن والأمان.[40]

وفق هذه المعادلة يمكن لحكومة المملكة المتحدة أن تدعم "إسرائيل"، التزاماً بالاستراتيجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تستجيب للضغوط المحلية والعالمية الرافضة للاعتداءات الإسرائيلية في حقّ الفلسطينيين، بأن تُصدر خطابات تستنكر تلك الاعتداءات، وتنتقد سياسات الحكومة الإسرائيلية، وتدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وإلى تفعيل حلّ الدولتين، وتدين حركات المقاومة الفلسطينية في الوقت ذاته، وتصمها بـ"الإرهاب"، وتتخذ إجراءات عقابية بحق إيران والمنظمات المناهضة لـ"الدولة الصهيونية".

---

[39] محمد العشيري، ما موقف الأحزاب البريطانية الكبرى من الحرب في غزة؟؛ وانظر:
Keir Starmer's statement to the Commons on Israel and Gaza, site of Labour, https://labour.org.uk/updates/press-releases/keir-starmers-statement-to-the-commons-on-israel-gaza-2/

[40] انظر نص خطاب رئيس الوزراء البريطاني على الموقع الرسمي للحكومة البريطانية في: تصريح رئيس الوزراء بشأن الاعتراف بدولة فلسطين: 21 سبتمبر 2025، موقع حكومة المملكة المتحدة GOV.UK، 2025/9/21، في: https://www.gov.uk/government/speeches/pm-statement-on-the-recognition-of-palestine-21-september-2025.ar

ولا عجب أن تستجيب حكومة العمال لتلك الضغوط، التي وصلت إلى الجماعة اليهودية البريطانية ذاتها، وصنعت داخلها موقفاً مركباً تجاه "الدولة الصهيونية". فبينما وُجد لدى اليهود البريطانيين شعور بالتضامن القوي مع الإسرائيليين، والتعاطف العميق مع صدمة أحداث السابع من أكتوبر 2023، والقلقٍ البالغ على أمن "الدولة الصهيونية"، كان هناك في الوقت نفسه شعور بانزعاجٍ شديد حيال جوانب من الحرب، وقلقٍ بالغ إزاء تداعياتها الإنسانية، أو قلقٍ كبير حيال القيادة السياسية في "إسرائيل". وأحياناً، ما تداخلت كلّ هذه المشاعر في ذهن الشخص الواحد. وعلى الرغم من أنّ المجتمع اليهودي البريطاني حتى السابع من أكتوبر 2023 لم يكن يوماً كتلة واحدة متجانسة، وتفاوتت فيه مستويات التعاطف والنقد تجاه "إسرائيل" بين مختلف الفئات العمرية، ومستويات التديّن، ودرجات الانخراط في الحياة اليهودية، فإنّ ثمة مؤشرات واضحة على تزايد التباين بين الأجيال حول "إسرائيل" ما بعد السابع من أكتوبر، وهو ما يقلق بعض اليهود المتابعين للجماعة اليهودية في بريطانيا.[41]

وفي هذا الإطار يمكن فهم أزمة القنصلية البريطانية في القدس، التي بدأت حين أعلنت الحكومة البريطانية يوم 2026/9/8 عن إجراءات تخص الاستيطان الإسرائيلي في أراضي السلطة الفلسطينية، تشمل فرض عقوبات على "شركات وأفراد محددين يقدمون خدمات، مثل البناء أو البنية التحتية أو التمويل أو العقارات، تساهم في توسيع المستوطنات"، وعقوبات إضافية "ضد مجموعة جديدة من المستوطنين المتطرفين الذين دعموا أو حرضوا على أعمال العنف ضد الفلسطينيين". وذكر وزير الخارجية البريطاني بأنّ حكومته التي سبق أن علّقت "أكثر من 30 ترخيصا يتعلق بالأسلحة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في غزة" سترفض كذلك "جميع طلبات الترخيص المتعلقة بالأسلحة وغيرها من الصادرات التي تساهم في الاحتلال". وعكست هذه التصريحات تغيير موقف الحكومة البريطانية الرسمي لتعلن، للمرة الأولى، أنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني.[42] فردّت الحكومة الإسرائيلية بإصدار أمر بإغلاق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية خلال 30 يوماً، كما اتخذت إجراءات استهدفت أنشطة

---

[41] Omri Gal Kornblum, Holding on - and pulling away - from Israel, site of Institute for Jewish Policy Research (JPR), 20/4/2026, https://www.jpr.org.uk/insights/holding-and-pulling-away-israel

[42] تصريح لوزير الخارجية بشأن إسرائيل وفلسطين، موقع حكومة المملكة المتحدة GOV.UK، 2026/9/8، في:
https://www.gov.uk/government/speeches/foreign-secretary-oral-statement-on-israel-palestine.ar

وشخصيات بريطانية، من بينها وقف مشاركة بريطانيا في بعض آليات تنسيق المساعدات في قطاع غزة، وإنهاء برنامج بريطاني لتدريب قوات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنع 12 شخصية بريطانية من دخول "إسرائيل"، بينهم سياسيون وبرلمانيون.[43]

فالقرار البريطاني جاء في سياق يرى حلّ الدولتين في صالح "الدولة الصهيونية" وبقائها، كما هو سبيل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، ويرى الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية عقبة أمام تفعيل هذا الحل، ويرى في الحكومة الإسرائيلية اليمينية ذاتها عقبة مماثلة. وقد بررت الحكومة البريطانية قرارها بالفعل، مؤكدة أنّ التوسّع الاستيطاني يهدّد فرص إقامة دولة فلسطينية مستقبلية، وأنها اتخذت هذه الإجراءات بهدف حماية إمكانية قيام حلّ الدولتين. واللافت أنّ تصريح الحكومة البريطانية الرسمي أشار في السياق نفسه إلى اتخاذ تدابير ضدّ إيران، وأكّد التزام الحكومة البريطانية بالتصدي لـ"معاداة السامية".[44]

ومن جانبها، رأت الحكومة الإسرائيلية في خضم الحملة للانتخابات التشريعية الإسرائيلية، التي كانت مرتقبة في 2026/10/27، أن تُظهر الحزم تجاه بلد بات ينتقد سياساتها بشكل متزايد. وعلى الرغم من أنّ الأزمة بين الحكومتين بدت مثيرة ومرشحة للتصاعد، خصوصاً أنّ تاريخ تأسيس القنصلية يرجع لسنة 1839، وأنّ دولاً مثل فرنسا انضمت إلى بريطانيا في إعلان فرض العقوبات، ولم تتخذ "إسرائيل" أيّ إجراءات ضدّ القنصلية الفرنسية في القدس. وقد أثار تدهور العلاقات بين الدولتين تكهنات في

---

[43] انظر: أحمد عبد القوي، حظر ومنع وغلق.. أزمة غير مسبوقة بين بريطانيا وإسرائيل تفجرها المستوطنات، الجزيرة.نت، 2026/9/8، في: https://aja.ws/dg04oh؛ وانظر:

Alexander Cornwell and Rami Amichay, Israel sets deadline for Britain to close consulate as settlers warn of sanctions hit, Reuters, 9/9/2026, https://www.reuters.com/world/europe/israel-tells-british-consulate-east-jerusalem-close-within-30-days-sources-say-2026-09-09/

ملاحظة: القنصلية تقع في حيّ الشيخ جراح بالقدس المحتلة، ومسؤولة عن إدارة العلاقات البريطانية مع الفلسطينيين في المدينة، وكذلك في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وهي تُقدّم خدمات قنصلية للفلسطينيين. أمّا السفارة البريطانية لدى "إسرائيل" فتقع في تل أبيب.

[44] انظر نص البيان الرسمي على موقع الحكومة البريطانية في: المملكة المتحدة تتخذ إجراءات جديدة للاستجابة لحالة الطوارئ الأخلاقية في فلسطين، ولاستهداف النشاط الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية، وللحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين، موقع حكومة المملكة المتحدة GOV.UK، 2026/8/8، في:

https://www.gov.uk/government/news/ukto-bring-forward-new-powers-to-respond-to-moral-emergency-in-palestine-and-targetillegal-settlement-activity-in-the-west-bank-to-protect-the-viabili.ar

"إسرائيل" بأن بريطانيا ربما ترد بطرد ديبلوماسيين إسرائيليين من لندن. لكن الأمر انتهى في 2026/10/8 بتسوية بين الجانبين، قامت على بقاء القنصلية على نطاق أضيق مع تغيير اسمها إلى "البعثة البريطانية" في القدس.[45]

2. الدعم العسكري والأمني لـ"إسرائيل":

في الجانب العسكري والأمني اتّخذت حكومة المحافظين إجراءات تُجسّد دعمها لـ"إسرائيل"، ففي يوم 2023/10/13 أصدرت رئاسة الوزراء البريطانية بياناً أعلنت فيه أنّ طائرات الاستطلاع التابعة لسلاح الجو الملكي بدأت دورياتها لمساعدة الشركاء (ومنهم "إسرائيل") في رصد التهديدات الناشئة للأمن في الشرق الأوسط، مثل نقل الأسلحة إلى "الجماعات الإرهابية"، يُقصد حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن. كما أعلن البيان نشر القوات البريطانية في شرق المتوسط؛ وتأهُّب القوة العسكرية البريطانية لتقديم الدعم العملي لـ"إسرائيل" وشركائها في المنطقة، وهي قوّة تضمّ طائرات بي 8 أو P8، ومعدات مراقبة، وسفينتين تابعتين للبحرية الملكية، وثلاث مروحيات من طراز ميرلين Merlin، وسَريّة من مُشاة البحرية الملكية. كما طلب رئيس الوزراء تعزيز جميع الفرق العسكرية في "إسرائيل" وقبرص وعموم المنطقة لدعم خطط الطوارئ وجهود التعامل مع أيّ تداعيات محتملة لعدم الاستقرار في "إسرائيل".[46] وشاركت المملكة المتحدة أيضاً في "عملية حارس الازدهار Operation Prosperity Guardian" لحماية الملاحة في البحر الأحمر من هجمات الحوثيين، ونفّذت خمس غارات جوية ضدّ الحوثيين من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو 2024.[47] إلى جانب الدور الذي اضطلع به سلاح الجو الملكي البريطاني في إحباط الهجوم الإيراني على "إسرائيل" بالصواريخ والطائرات المسيّرة في نيسان/ أبريل 2024.[48]

---

[45] بريطانيا تؤكد بقاء قنصليتها في القدس مفتوحة تحت اسم البعثة البريطانية، وكالة رويترز للأنباء، 2026/10/8، في: https://www.reuters.com/ar/world/6672DWQEBNMYPLEGYI4BN3KQTM-2026-10-08

[46] Prime Minister deploys UK military to Eastern Mediterranean to support Israel.

[47] "Israel and the Occupied Palestinian Territories: UK response to the conflict July 2024 to March 2025," p. 7.

[48] Luke Pollard, "Military Co-operation with Israel".

واستُخدمت القواعد البريطانية في قبرص من قِبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا لتزويد "إسرائيل" بالأسلحة والأفراد والمعلومات الاستخباراتية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وبحلول اليوم الرابع والعشرين من ذلك الشهر، كانت الولايات المتحدة قد نقلت عشرين طائرة نقل ثقيلة من مستودعات أسلحة في أوروبا إلى قاعدة أكروتيري Akrotiri البريطانية في قبرص. ونفّذ سلاح الجو الملكي البريطاني رحلات شحن يومية من أكروتيري إلى تل أبيب خلال الفترة نفسها. وبحلول 31 تشرين الأول/ أكتوبر، انتقلت أربعون طائرة نقل أمريكية، وعشرون طائرة نقل بريطانية، وسبع مروحيات نقل ثقيلة إلى أكروتيري. ومنذ ذلك الحين، ظلت أكروتيري محطة توقّف مركزية للشحنات العسكرية الأمريكية والبريطانية المتّجهة إلى "إسرائيل". وبين 2023/12/3 و2024/6/6، نفّذ سلاح الجو الملكي البريطاني 250 طلعة استطلاع من أكروتيري إلى غزة. وكان هذا يعني ما بين طلعة واحدة وطلعتين متداخلتين يومياً باستثناء أيام السبت. واستمر نمط الرحلات هذا حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 على الأقل.[49]



ووفقاً لبيانات نُشرت في حزيران/ يونيو 2024، فإن حكومة المحافظين في الفترة من 2023/10/7 إلى 2024/5/31 قد منحت ما مجموعه 108 تراخيص لتصدير سلع عسكرية وغير عسكرية خاضعة للرقابة من المملكة المتحدة إلى "إسرائيل". وفي أعقاب اندلاع الحرب على غزة، أجرتْ الحكومة المحافظة مراجعات لتراخيص تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل" (التراخيص المعلقة والسارية). وحدّدت الحكومة 28 ترخيصاً قائماً تتعلّق بمعدات "يُرجّح استخدامها من قِبل جيش الدفاع الإسرائيلي في العمليات الهجومية في غزة". وشملت هذه المعدات: مكونات لطائرات مقاتلة، ومروحيات متعددة الأغراض، وناقلات جند مدرعة، وسفن حربية، ورادارات، ومعدات استهداف. كما شكلت وزارة الخارجية والتنمية البريطانية The Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO) فريقاً متخصصاً لتقييم

[49] "British Military Collaboration with Israel," pp. 4 and 15.

التزام "إسرائيل" وقدرتها على الامتثال للقانون الدولي الإنساني International humanitarian Law (IHL). وفي كانون الأول/ ديسمبر 2023، قرّر وزير الخارجية آنذاك، اللورد كاميرون Lord Cameron، أنه "مقتنع بوجود أدلة كافية للحكم بأن إسرائيل ملتزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني". وأوصى بأن لا تقوم وزيرة الأعمال والتجارة، كيمي بادينوك Kemi Badenoch، بتعليق التراخيص أو إلغائها، بل أن تُبقيها قيد المراجعة. وفي الشهر نفسه، وافقت وزيرة الأعمال والتجارة على هذه التوصية. وبعد إجراء المزيد من المراجعات، في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2024، اتّخذ وزير الخارجية ووزير الأعمال والتجارة قراراً جديداً بعدم تغيير موقف الحكومة والاستمرار في منح التراخيص. وفي النصف الأول من سنة 2024، بلغ إجمالي التراخيص البريطانية الممنوحة لتصدير السلاح إلى "إسرائيل" (الفردية والمؤسسية) 22 ترخيصاً.[50]

ومع تولّي حزب العمال السلطة، وجَّه وزير الخارجية، ديفيد لامي David Lammy، بإجراء تقييم مُحدّث لـ"امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في سياق الحرب في غزة". وفي 2024/9/2، أعلن لامي تعليق 30 ترخيصاً مُمنوحاً لـ"إسرائيل". وتشمل هذه التراخيص: مكونات طائرات مقاتلة (إف-16 أو F-16)، وقطع غيار طائرات بدون طيار، وأنظمة بحرية، ومعدات استهداف. كما تقرّر السماح بمنح التراخيص للعناصر التي تُقيّمها الحكومة بأنها غير مُخصصة للاستخدام العسكري في الحرب في غزة، وتشمل: طائرات التدريب والمعدات البحرية، بالإضافة إلى العناصر ذات الاستخدام المزدوج للاستخدام المدني في معدات الاتصالات والبيانات. وقال لامي إنه قرّر تعليق التراخيص لأنّ بعض صادرات الأسلحة البريطانية إلى "إسرائيل" "هناك خطر واضح لاستخدامها في ارتكاب انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي أو تسهيله".[51]

لم يعكس هذا التعليق تغييراً في السياسة الخارجية البريطانية تجاه التعاون العسكري مع "إسرائيل"، بقدر ما عُدَّ إجراءً قُصد به التخفيف الجزئي "المُعلَن" لذلك التعاون، خصوصاً أنّ المعايير البريطانية لتراخيص تصدير المعدات العسكرية والمواد ذات الصلة تنص على أنها "لن تمنح ترخيصاً إذا تبيّن لها وجود خطر واضح من استخدام هذه المواد لارتكاب أو تسهيل انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني". ووفق هذا

[50] Louisa Brooke-Holland, UK arms exports to Israel, pp. 5, 6 and 11.

[51] Ibid., p. 6.

المعيار العام، الذي ينطبق على كلّ وجهات التصدير، فقد دعا عدد من الأحزاب البريطانية لتعليق تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل" بشكل تام، مثل "الحزب الوطني الإسكتلندي"، وحزب "الديموقراطيون الليبراليون Liberal Democrats". وهو ما صنع إحساساً في الوسط السياسي البريطاني بأنّ إجراء الحكومة العمالية غير كافٍ. وقد انعكس هذا الإحساس حتى في تصريحات رسمية بريطانية، فقد رحّبت المتحدثة باسم وزارة الخارجية آنذاك، ليلى موران Layla Moran، بإعلان وزير الخارجية باعتباره "خطوة إلى الأمام"، لكنها قالت إن القرار كان ينبغي أن يشمل أيضاً تقييماً لاستخدام "إسرائيل" للمعدات التي تُورّدها المملكة المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما رحّب الحزب الوطني الأسكتلندي بالقرار، لكنه قال إنّ عدد التراخيص التي عُلّقت يمثّل "استجابة محدودة للغاية"، ودعا إلى نشر التقييم القانوني لأسباب استمرار العمل بالتراخيص الأخرى. وأصدرت حملة مناهضة تجارة الأسلحة Campaign Against Arms Trade (CAAT) ومنظمة "الحرب على الفقر War on Want" بياناً مشتركاً رحّبت فيه بالإعلان، لكنها قالت إنه لم يكن كافياً، ودعت الحكومة إلى إنهاء صادرات مكونات طائرات إف-35 أو F-35 "التي سيتم بيعها بعد ذلك إلى إسرائيل". وقد أرادت حكومة المملكة المتحدة التأكيد على التزامها بالاستراتيجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، فصرّح وزير الخارجية البريطاني أنّ المملكة المتحدة تواصل دعم حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن النفس، بما يتماشى مع القانون الدولي، وأنّ "الهدف من تعليق بعض تراخيص الأسلحة ليس بأيّ حال من الأحوال معاقبة إسرائيل".[52]

وقد أثبتت الحكومة العمالية التزامها بدعم أمن "إسرائيل"؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2024 أسهم سلاح الجو الملكي البريطاني في إحباط الهجوم الإيراني على "إسرائيل" الذي استخدم الصواريخ والطائرات المسيّرة. وفي الشهر التالي، منحت الحكومة البريطانية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، هرزي هاليفي Herzi Halevi، صفة "قادم في مهمة خاصة"؛ وخلال زيارته المملكة، التقى بمسؤولي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والنائب العام، مما يُعطي مؤشراً إضافياً على عمق التعاون العسكري بين المملكة المتحدة و"إسرائيل"، نظراً لدور هاليفي كمنسق للعمليات الإسرائيلية في غزة. وفي 2024/12/10، زار كير ستارمر

[52] Ibid., pp. 4, 6 and 7.

قاعدة أكروتيري Akrotiri لتقديم الشكر للأفراد البريطانيين في القاعدة، وخاطبهم قائلاً: "على الرغم من أننا فخورون حقاً بما تقومون به، فإننا لا نستطيع بالضرورة إخبار العالم بما تفعلونه هنا".[53]

وجرت الموافقة على تصدير معدات عسكرية إلى "إسرائيل" بقيمة تصل إلى 100 مليون جنيه إسترليني، بما يشمل قطع غيار طائرات إف–35 المقاتلة. وقد تعرّض ذلك للنقد في مناقشات البرلمان البريطاني في آذار/ مارس 2025، من منطلق أنّ صادرات قطع غيار طائرات إف–35 تخضع لترخيص عام مفتوح، يسمح بتصدير غير محدود إلى جميع الشركاء المعتمدين في جميع أنحاء العالم، ولأن أكثر من 15% من كلّ طائرة أف–35 تُصنّع في المملكة المتحدة، فإنّ الغارات الجوية الإسرائيلية لن تكون ممكنة ببساطة بدون مكونات بريطانية. وقد كشفت تلك المناقشات عن بعض الحقائق المثيرة، مثل: أنّ قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في مقاطعة نورفوك البريطانية قد استُخدمت سبع مرات على الأقل لإرسال قطع غيار طائرات أف–35 مباشرة إلى "إسرائيل". وأنّه منذ إعلان ما يُسمى بتعليق صادرات الأسلحة، أصدرت المملكة المتحدة 34 ترخيصاً جديداً، بما يشمل تراخيص مكونات الطائرات الأساسية، وأنّ الحكومة البريطانية ترفض نشر تفاصيل صادرات الأسلحة إلى "إسرائيل" بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2024.[54]

أشارت المناقشات كذلك إلى تفاصيل مهمة بشأن باستخدام القواعد البريطانية خارج المملكة المتحدة في تقديم الدعم العسكري لـ"إسرائيل" في حربها على غزة، مثل قاعدة جبل طارق التي تقدّم الخدمات للسفن التي تُزوّد "إسرائيل" بالطاقة والإمدادات؛ والقاعدة الجوية البريطانية في أكروتيري، بقبرص. وأنه في عام واحد من كانون الأول/ ديسمبر 2023 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، نفّذت المملكة المتحدة 645 مهمة استطلاع ومراقبة انطلاقاً من هذه القاعدة، أي ما يعادل رحلتين جويتين تقريباً يومياً. وأن الولايات المتحدة نقلت طائرات نقل ثقيلة تحمل معدات عسكرية إلى أكروتيري، وقام سلاح الجو الملكي البريطاني لاحقاً بتسيير رحلات شحن يومية من أكروتيري إلى تل أبيب. وقيل

---

[53] "British Military Collaboration with Israel," p. 16.

[54] Shockat Adam, "Military Co-operation with Israel," contribution to the debate, Hansard, House of Commons, UK Parliament, 18/3/2025, https://hansard.parliament.uk/Commons/2025-03-18/debates/C5900243-EC83-4C59-BABA-F3EDEE9D8E60/MilitaryCo-OperationWithIsrael

وقتها إنّ تلك الرحلات كانت لأغراض المراقبة وإنقاذ الرهائن، ولكن الرحلات استخدمت طائرات أطلس سي1 أو Atlas C1 التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، وهي طائرات كبيرة بما يكفي لنقل المركبات العسكرية والمروحيات.[55]

وطرح النائب المستقل شوكت آدم Shockat Adam أسئلة عن استمرار سلاح الجو الملكي البريطاني في نشر طائرات الاستطلاع من طراز شادو آر 1 أو Shadow R1 باتجاه غزة، في حين أنّ أحد بنود وقف إطلاق النار يحظر صراحةً عمليات الاستطلاع. وخاطب النائب وزير الدفاع لوك بولارد قائلاً: "أليس هذا انتهاكاً لروح اتفاق وقف إطلاق النار؟ هل يُمكن للوزير أن يؤكد أن القوات المسلحة الإسرائيلية لن تستخدم معلومات الاستطلاع التي توفرها رحلات سلاح الجو الملكي البريطاني أثناء تبادل الرهائن في هجمات مستقبلية على غزة؟". كما سأل آدم عن حقيقة تورّط القوات البريطانية في العملية الإسرائيلية في النصيرات في حزيران/ يونيو 2024، عندما قُتل 276 فلسطينياً في أثناء إنقاذ أربع رهائن إسرائيليين. وهل استُخدمت المعلومات الاستخباراتية البريطانية لتنفيذ غارات جوية؟ وختم مداخلته بسؤال مثير: "إذا كان الأمر كذلك، فهل تُعدّ المملكة المتحدة، بموجب المادة 25 من نظام روما الأساسي، متواطئة قانونياً في جرائم حرب؟".[56]

وعلى الرغم من أنّ المملكة المتحدة لم تشارك الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الحرب على إيران التي اندلعت في اليوم الأخير من شباط/ فبراير 2026، فقد قدّمت حكومة العمال الدعم لحليفيها بنشر طائراتها وأنظمة جوية بدون طيار (درون drone) لاعتراض الصواريخ والقذائف الإيرانية. وفي 2026/3/16، صرّح وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي John Healey، بأنّ القوات البريطانية كانت تُسقط طائرات بدون طيار "بشكل شبه يومي". وقد أصدرت الحكومة البريطانية أربعة إعلانات خلال الحرب بشأن تعزيز القدرات العسكرية في الشرق الأوسط: ففي 2026/3/3، أعلنت الحكومة عن نشر قوات في قبرص للمساعدة في التصدي للطائرات المسيّرة والصواريخ. وشملت هذه القوات مروحيتين من

---

55 Ibid.

56 Ibid.

طراز وايلدكات Wildcat، ومدمرة دفاع جوي من طراز 45 إتش إم إس دراغون HMS Dragon، التي وصلت إلى المنطقة في 2026/3/24، وفي نيسان/ أبريل 2026، رست للصيانة لكنها ظلت جاهزة للدفاع الجوي. وفي 2026/3/5، أعلن رئيس الوزراء البريطاني عن إرسال أربع طائرات نفاثة إضافية إلى دولة قَطَر، حيث مقر العمليات الجوية لسلاح الجو الملكي البريطاني في الشرق الأوسط (في قاعدة العُديد الجوية)، وحيث يعمل سرب مشترك من طائرات تايفون Typhoon. وفي 2026/3/24، أعلنت الحكومة عن نشر منصات إطلاق صواريخ متعددة خفيفة الوزن في البحرين، ونظام رابيد سنتري Rapid Sentry في الكويت؛ وكلاهما من أنظمة الدفاع الجوي. وفي 2026/3/31، تقرّر نشر رادارات ومنصات إطلاق صواريخ وبطارية مدفعية ملكية ووحدات إدارة ساحة المعركة في المملكة العربية السعودية.[57]

كما أفادت تقارير باستخدام الولايات المتحدة قواعد بريطانية في الهجمات على إيران، مثل قاعدة فيرفورد Fairford، التي انطلقت منها قاذفات القنابل الضخمة بعيدة المدى من طراز بي B (بي–52 أو B–52، وبي–2 أوB–2 ، بي–1 أو B–1) لشن هجمات داخل الأراضي الإيرانية. وقاعدة "ميلدنهال RAF Mildenhall" الجوية التي تنطلق منها طائرات التزويد بالوقود والدعم اللوجستي. وكذلك قاعدة "ليكنهيث RAF Lakenheath" الجوية التي تُستخدم لنقل مقاتلات إف–35 وإف–15 أو F–15، وطائرات إيه–10 أو A–10 المضادة للدبابات إلى قواعد عسكرية في المنطقة.[58]

---

[57] Philip Loft, "Israel/US-Iran conflict 2026: Background and UK response," Research Briefing, Number 10521, House of Commons Library, UK Parliament, 24/4/2026, p. 21, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10521/

[58] عامر سلطان، بريطانيا: تحضير لتظاهرة أمام قاعدة جوية تستخدمها أميركا في حرب إيران، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2026/4/22، في: https://edgs.co/vc8zo؛ وانظر أيضاً:

Chloe Harcombe, Maisie Lillywhite and Duncan Cook, Why are UK military bases being used in Iran conflict?, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 20/3/2026, https://www.bbc.com/news/articles/c62drgvk263o; Harry Davies et al., Bunker busters and a Burger King: a visual guide to US military bases on British soil, *The Guardian*, 12/4/2026, https://www.theguardian.com/us-news/2026/apr/12/visual-guide-us-military-bases-british-soil-iran-war; and 100 US Jets Left UK Base To Attack Iran, site of Lakenheath Alliance For Peace, 2/3/2026, https://lakenheathallianceforpeace.org.uk/over-70-us-jets-left-uk-base-to-attack-iran/

3. العلاقات التجارية مع "إسرائيل":



تحت ضغط من الإدانة المحلية والعالمية للعمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أصدرت حكومة العمال قرارات بدا أنها تُقيّد العلاقات التجارية للمملكة المتحدة مع "إسرائيل"، مثل تعليق المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة. وفي أيار/ مايو 2025، علّقت الحكومة البريطانية المفاوضات بشأن توقيع اتفاقية جديدة للتجارة مع "إسرائيل". وفي معرض شرحه هذا القرار في مجلس العموم، أوضح ديفيد لامي، وزير الخارجية آنذاك، أنّ تصرفات الحكومة الإسرائيلية في غزة "جعلت هذا القرار ضرورياً". وأضاف أنّ الحكومة ستراجع أيضاً التعاون البريطاني مع "إسرائيل" في إطار خارطة الطريق الثنائية لسنة 2030.[59]

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ التبادل التجاري بين المملكة المتحدة و"إسرائيل" شَهِدَ انخفاضاً ضئيلاً في سنة 2025 عن سنة 2024، فقُدِّر إجمالي حجم التجارة في السلع والخدمات (الصادرات والواردات) بين المملكة المتحدة و"إسرائيل" بـ 6 مليارات جنيه إسترليني، بانخفاض قدره 0.7% (41 مليون جنيه إسترليني) بالأسعار الجارية مقارنةً بسنة 2024. وكان الميزان التجاري في صالح المملكة المتحدة، فقد بلغ إجمالي صادراتها إلى "إسرائيل" 3.5 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 2025 (بزيادة قدرها 2.5% أو 84 مليون جنيه إسترليني بالأسعار الجارية، مقارنةً بسنة 2024)؛ بينما بلغ إجمالي وارداتها من "إسرائيل" 2.5 مليار جنيه إسترليني (بانخفاض قدره 4.8% أو 125 مليون جنيه إسترليني بالأسعار الجارية، مقارنةً بسنة 2024). كما سجّلت المملكة المتحدة فائضاً تجارياً إجمالياً مع "إسرائيل" بلغ مليار جنيه إسترليني خلال الأرباع الأربعة وحتى نهاية الربع الأول من سنة 2026، مقارنة بفائض تجاري بلغ 935 مليون جنيه إسترليني للفترة نفسها من سنة 2025.[60]

---

[59] Thomas Brown, UK-Israel trade: Contribution to the economy.

[60] Department for Business, Innovation, Science and Trade, "Trade and Investment Factsheets," GOV.UK, 24/9/2026, pp. 4 and 6, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/6ab265b38cb3c0580e500fa0/israel-trade-and-investment-factsheet-2026-09-24.pdf

وفي نهاية سنة 2024، انخفض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من المملكة المتحدة إلى "إسرائيل" بمقدار 1.4 مليار جنيه إسترليني عن مستواه في نهاية سنة 2023، وهو انخفاض متوقّع نظراً للأوضاع الأمنية في "الدولة الصهيونية" والحرب التي خاضتها منذ أواخر سنة 2023، وهو انخفاض لم يقتصر على الاستثمارات البريطانية. وفي نهاية سنة 2024، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من "إسرائيل" إلى المملكة المتحدة 1.3 مليار جنيه إسترليني. وبحلول نهاية سنة 2024، شكّلت "إسرائيل" ما نسبته 0.1% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة.[61]

وبعد قرار تعليق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، صدرت تصريحات من الحكومة البريطانية بأنه لا يمكنها الاستغناء عن العلاقات التجارية مع "إسرائيل"، لأنها "تدعم قطاعات رئيسية من الحياة في المملكة المتحدة، وتُسهم الصادرات البريطانية إلى إسرائيل في توفير آلاف الوظائف في المملكة المتحدة"، ولأن "تعليق الامتيازات التجارية يُنذر بعواقب غير متوقّعة واضطرابات اقتصادية كبيرة للشركات البريطانية". ومع ذلك، أكّدت الحكومة البريطانية مجدداً أنها علّقت المفاوضات التجارية بسبب التصرفات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. كما صرّحت بأن ثمة حاجة "إلى تغيير جذري ومستدام في مواقف الحكومة الإسرائيلية لكي تنظر المملكة المتحدة في استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة".[62]

هذه التصريحات التي تبدو متناقضة في ظاهرها تعكس نهج حزب العمال البريطاني في التعامل مع "إسرائيل"، فالحزب يحاول الموازنة بين الاستراتيجية البريطانية في دعم "إسرائيل"، وبين الشعارات الإنسانية والحقوقية التي يرفعها باعتباره حزباً يسارياً، وضغوط أعضائه وناخبيه الرافضين للإبادة الجماعية التي ارتكبتها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين. وهو ما يجعله أقل اندفاعاً من حزب المحافظين في دعم "إسرائيل"، ولكنه يسير في الاتجاه الاستراتيجي البريطاني العام الداعم للعلاقات مع "الدولة الصهيونية".

---

61 Ibid., p. 1.

62 Thomas Brown, UK-Israel trade: Contribution to the economy.

4. العلاقة بالولايات المتحدة:

في استطلاع رأي وطني شامل أجراه معهد السياسات في كلية كينجز بلندن King's College London في كانون الأول/ ديسمبر 2024، أفاد 53% من البريطانيين أنّهم سيختارون أوروبا على الولايات المتحدة كحليف رئيسي للمملكة المتحدة، إذا ما اضطروا للاختيار، بينما فضّل 31% فقط الولايات المتحدة. ويُمثل هذا تحولاً جذرياً في الرأي العام البريطاني مقارنةً بسنة 1967، حين كان الوضع معكوساً تماماً؛ إذ أيّد 53% الولايات المتحدة آنذاك، بينما فضّل 33% فقط أوروبا في سيناريو مماثل.[63] هذا الرأي العام الذي تكوّن قبل أسابيع قليلة من بدء الرئيس الأمريكي ترامب فترته الرئاسية الثانية رسمياً، قد انتقل إلى مسلك الحكومة البريطانية، مع تضافر عدة عوامل تدعو البريطانيين إلى إعادة النظر في التحالف البريطاني – الأمريكي، منها:[64]

أ. **أولويات الإنفاق:** فقد أجبر ترامب المملكة المتحدة على زيادة إنفاقها الدفاعي، كعضو من أعضاء حلف الناتو NATO، وهو ما دفع الحكومة البريطانية إلى خفض مساعداتها للدول الفقيرة، وتقرير زيادة الإنفاق الدفاعي ليصل إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يُنذر بمشاكل محتملة لمراجعات الإنفاق القادمة.

ب. **السياسة التجارية:** فقد سعت المملكة المتحدة إلى حماية نفسها من الآثار السلبية للتعريفات الجمركية التي يفرضها دونالد ترامب على دول العالم المختلفة. لكن البيئة التجارية ما تزال متوترة. فقد رضخت المملكة المتحدة للتهديدات الأمريكية بشأن التعريفات الجمركية على الأدوية، مما قد يُرتب تكاليف باهظة على هيئة الخدمات الصحية الوطنية National Health Service (NHS) البريطانية.

---

[63] Emma Salisbury, Britain's Strategic Outlook: Growing doubt in an increasingly unstable international order, site of Marineblad, 7/10/2025, https://www.marineblad.nl/artikel/britains-strategic-outlook-america-or-europe

[64] Jill Rutter, One year on: the impact of Donald Trump on British politics and policy, site of Institute for Government (IfG), 5/1/2026, https://www.instituteforgovernment.org.uk/comment/trump-second-term-uk-politics

ج. **إعادة ضبط العلاقات مع الاتحاد الأوروبي:** الازدراء الشديد الذي تكنّه إدارة ترامب للعديد من الحكومات الأوروبية، واستعدادها لدعم خصومها السياسيين من اليمين، وكراهيتها للاتحاد الأوروبي كان سبباً في تقارب المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق تقترب المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من وضع اللمسات الأخيرة على "اتفاقية الصحة النباتية والحيوانية" لخفض الحواجز التجارية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أنّ تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد البريطاني سيكون "محدودًا"، فإنّها ستكون ذات أهمية على النطاق الأوسع. وقد أمضى كير ستارمر سنة 2024 رافضاً الاختيار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ساعياً إلى إعادة ضبط العلاقات مع الصين في الوقت نفسه. وإذا نجح في التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الزراعية مع الاتحاد الأوروبي، فقد يؤدي ذلك إلى صراع مباشر مع الولايات المتحدة إذا استمرت الأخيرة في الضغط من أجل تحسين وصول المنتجات الزراعية الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية.

وقد جاءت الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران لتدفع حكومة المملكة المتحدة نحو مزيد من التقارب من الاتحاد الأوروبي. وأعلن كير ستارمر عن ذلك، صراحة، في مؤتمر صحفي في 2026/4/1، قائلاً إنّ المملكة المتحدة ستسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي في ضوء الحرب في إيران، وأنه سيستغل انعقاد قمة مع الاتحاد الأوروبي في صيف هذه السنة (2026) لبحث سبل تعزيز التعاون مع الاتحاد في المجالَيْن الاقتصادي والأمني. وقال إنّ المصلحة البريطانية طويلة الأمد تتطلّب شراكة أوثق مع "حلفائنا في أوروبا والاتحاد الأوروبي". وأضاف أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "ألحق ضرراً بالغاً باقتصادنا".[65]

جاء هذا الاتجاه مدفوعاً بتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب رفض ستارمر التحالف مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الحرب على إيران، وإصراره على هذا الرفض قائلاً في المؤتمر الصحفي المشار إليه "كنت واضحاً تماماً أنّ هذه ليست حربنا ولن نُجرّ إليها"، ورفضه السماح للولايات المتحدة في بداية الحرب باستخدام القواعد البريطانية في شنّ ضرباتها الهجومية الأولية ضدّ إيران. لكن هذا الاتجاه

[65] Becky Morton, UK will seek closer ties with EU in light of Iran war, Starmer says, BBC, 1/4/2026, https://www.bbc.com/news/articles/c62l6w03lwzo

لا يعني استبدال الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة، فقد عدلت المملكة المتحدة موقفها لاحقاً وسمحت باستخدام قواعدها في عمليات دفاعية ضدّ الهجمات الصاروخية الإيرانية، وحرص ستارمر في المؤتمر الصحفي نفسه على التأكيد على أنّ التقارب مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أهميته، لن يعني العودة إلى السوق الأوروبية المشتركة، أو الاتحاد الجمركي الأوروبي، أو السماح بحرية التنقل، وأن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لن تكون على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة، قائلاً: "لن أختار، لأنني أعتقد أنّ من مصلحتنا إقامة علاقة قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا".[66]

وهذا الاتجاه يطرح افتراضاً بأن يؤثر التقارب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، بما يجعلها أكثر توافقاً مع المواقف الأوروبية، لا سيّما فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والقانون الدولي. وربما يتحقّق ذلك الافتراض نسبياً، تحت حكم حزب العمال خصوصاً، ولكنّه من غير المتوقّع أن يتحقّق بشكل كبير، نظراً للالتزام العمالي بموقع "إسرائيل" في الاستراتيجية البريطانية، وهو التزام يتقوّى بالتقارب بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة ولا يضعف بالتباعد بينهما، ونظراً أيضاً لسعي المملكة المتحدة إلى الحفاظ على علاقاتها الأمنية والتجارية الثنائية القوية والمستقلة مع "إسرائيل"، حسبما هو موضّح في خريطة طريق 2030، كما أنّ وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي لم يمنعها من اتخاذ مواقف أقرب لـ"إسرائيل" من الموقف الأوروبي العام.

خلاصة:

تتعدّد محددات السياسة الخارجية البريطانية تجاه "إسرائيل"، ولكنها، إجمالاً، تصب في الاستراتيجية البريطانية الملتزمة بدعم أمن "إسرائيل" وتعزيز العلاقات معها. وما بدا لبعض المراقبين تغيّراً في سياسات المملكة المتحدة تجاه "الدولة الصهيونية"، تبلور منذ "طوفان الأقصى"، لم يكن تغيّراً استراتيجياً أو جوهرياً، بل ممارسة سياسية متأثرة بالضغوط المحلية البريطانية والدولية المتصاعدة والمنددة بالجرائم التي ترتكبها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة وفي الجوار، وهي ضغوط توافقت مع رؤية حلّ الدولتين التي يتبنّاها حزب العمال وعدد من الأحزاب البريطانية الأخرى. وهذه الممارسة لا تنقض الاستراتيجية البريطانية تجاه

[66] Ibid.

"إسرائيل" ولا تخالفها، فكِلا الحزبين الرئيسيين في المملكة المتحدة ملتزم بهذه الاستراتيجية، على اختلاف بينهما في التفاصيل، لا على الجوهر والتوجّه الأساسي. وقد تأكّد هذا الالتزام عملياً في سياسات حزب العمال "اليساري" بعد وصوله للسلطة في منتصف سنة 2024، كما تأكّد من قبل في سياسات سلفه حزب المحافظين (اليميني)، وإن كان الأخير أكثر وضوحاً في سياساته.

وبناء على هذا، فإنّ المسارات المستقبلية المحتملة للعلاقات البريطانية – الإسرائيلية ستتوقّف على الحزب الحاكم في المملكة المتحدة، فمع حزب المحافظين (والأحزاب الشبيهة له في موقفها من "إسرائيل")، ستكون العلاقات مع "إسرائيل" ودية ودافئة، وسيكون التعاون العسكري والتجاري في أفضل حالاته، ولن يغيّر من ذلك وجود التحالف اليميني الحاكم في "إسرائيل" من عدمه، ولن يكون للجرائم الإسرائيلية بحق الجوار العربي والإسلامي تأثير سلبي على العلاقة البريطانية – الإسرائيلية. ومع وجود حزب العمال في الحكم، أو مجيء حزب يؤيّد حلّ الدولتين في فلسطين، ستستمر سياسة الموازنة بين الحفاظ على العلاقات العسكرية والتجارية مع "إسرائيل"، وبين التنديد بالجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، والمطالبة بتنفيذ حلّ الدولتين، وقد يشوب العلاقات البريطانية مع "إسرائيل" توتر ظاهر، خصوصاً مع وجود التحالف اليميني الإسرائيلي في السلطة، وقد تخفّف الحكومة البريطانية من درجات وصور تعاونها مع الجانب الإسرائيلي، ولكن كلّ هذا لن يغيّر جوهر العلاقات البريطانية – الإسرائيلية القائمة على التعاون، وعلى الحرص على أمن "الدولة الصهيونية" وبقائها في فلسطين.

Abstract

British Foreign Policy Toward Israel since Operation al-Aqsa Flood

Mahmoud ‘Abdou Salem [67]

Britain has historically supported the Zionist presence in Palestine, with its relationship with Israel, underpinned by mutual strategic and economic interests, has continued uninterrupted to the present day. Several factors shape British policy toward Israel, particularly trade and security ties. Although the nature of this relationship may vary with the party in power and occasionally be affected by tensions or shifts in response to Israel’s aggression against the Palestinians and neighboring Arab and Muslim countries, close ties with Israel remain a bipartisan commitment. Both of Britain’s major political parties regard maintaining these ties as a cornerstone of the country’s Middle East strategy. This continuity was evident during Israel’s war on Gaza Strip in October 2023 and its subsequent wars against neighboring countries and Iran.

Keywords:

United Kingdom	Labour Party	Conservative Party	war on GS
war on Iran	Israel	RAF Akrotiri	UK-Israel Free Trade Agreement

[67] An Egyptian researcher and writer, he has published extensively on political and intellectual issues, with a particular focus on the Arab-Israeli conflict.